صادرات زيت الزيتون التونسي
خفايا دعم الاتحاد الأوروبي

النقاط الرئيسية

.في أفريل 2016، منح البرلمان الأوروبي حصة إضافية مؤقتة تقدر ب 35000 طن من حصص الصادرات التونسية لزيت الزيتون المعفاة من الرسوم الجمركية لسنوات 2016 و 2017 لدعم تونس اثر تفجيرات 2015

.تشير البيانات إلى أن الدعم المعلن لم يتحقق بشكل ملموس. على العكس من ذلك فإن نسبة صادرات زيت الزيتون المعفاة من (الرسوم الجمركية المتجهة للاتحاد الأوروبي كانت قد تراجعت من 27٪ في عام 2015 إلى 19٪ في عام 2016، (تراجع بنسبة 8٪

.تزامن هذا الدعم مع الجولة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة كي يتحول من دعم نزيه لقطاع زيت الزيتون إلى أدت إغراء لتونس

العنوان:

تطور الصادرات التونسية لزيت الزيتون الخام إلى الاتحاد الأوروبي بين سنتي 2013 و 2016

المصدر: المفوضية الأوروبية - المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية

الملخص : المرصد التونسي للإقتصاد:

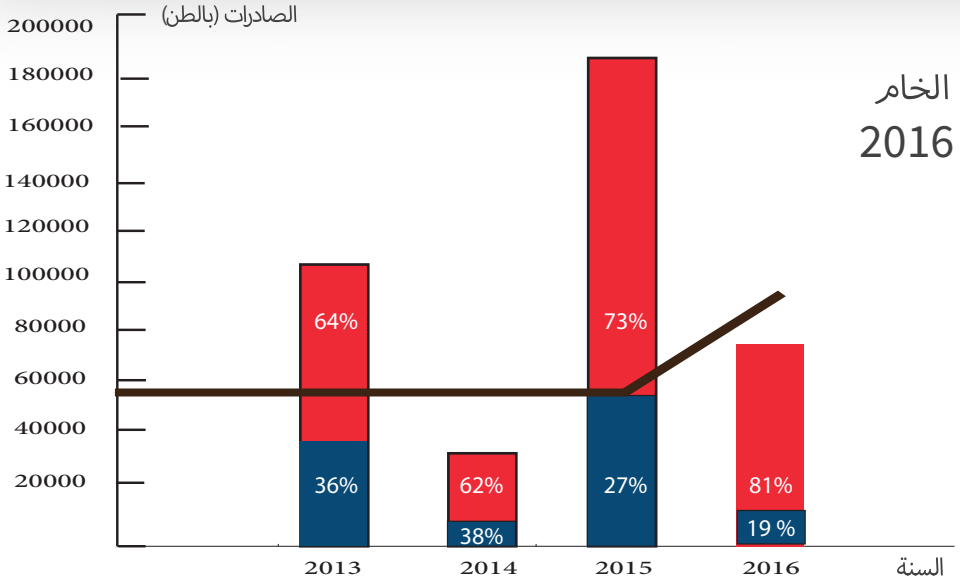

يحدد نظام الحصص لتصدير زيت الزيتون التونسي المعفى من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي التي تنص عليها لائحة المجلس الأوروبي 1918/2016 الحصة السنوية القصوى ب 57600 طن إلى جانب وجود نظام حصص شهرية متغيرة. في عام 2013، تزامنت ذروة صادرات زيت الزيتون التونسية إلى الاتحاد الأوروبي مع أدنى حد للحصص الشهرية يوضح أن تونس لم تتمكن من إستنفاذ الحصة السنوية المتاحة لها، حيث لم تمثل نسبة الصادرات المعفاة لتلك السنة سوى 36٪ من مجموع الصادرات. في عام 2014، على الرغم من أن مستوى الصادرات كان ضعيفا جدا بسبب رداءة الموسم الفلاحي 2013/2014، رفض الاتحاد الأوروبي تمكين تونس من الحصص السنوية القصوى رغم احترامها لهذه الأخيرة. فلم تبلغ نسبة الصادرات المعفاة من الجمارك لسنة 2014 سوى 38٪ من جملة الصادرات على الرغم من إمكانية اعفائها كلياً. في عام 2015, إحترم الإتحاد الأوروبي التزاماته بمنحه الحد الأقصى الممكن من الإعفاء مما سمح بإعفاء 27٪ من صادرات زيت الزيتون هذا العام . في أعقاب هجمات عام 2015، قرر الاتحاد الأوروبي دعم تونس عن طريق منح حصص مؤقتة سنوية لسنتي 2016 و 2017 تقدر ب 35000 طن لا يمكن الإنتفاع بها إلا بعد إستنفاذ الحصة السنوية المعتادة (57600 طن) مع العلم أنه لم يتم تقسيط هذه الحصة السنوية على حصص شهرية كما جرت العادة بل طلب الإتحاد الأوروبي من تونس إستنفاذ الحصة السنوية (57600 طن) في جانفي 2016. لم تتمكن تونس من تصدير أكثر من 6000 طن في ذلك الشهر ولم تنتفع بما بقي من الحصة السنوية التي تحولت إلى حصة شهرية و لم تنتفع عملياً بالحصة الإضافية إلا في حدود 30٪